الحكومة في جلستها.. دعم الإنتاج الزراعي بـ ٥٠ مليار ليرة سورية

عرنوس يدعو الوزراء للجاهزية لتقديم الخدمات للمواطنين خلال عطلة العيد

الوطن

مواضيع وقضايا مهمة ناقشها مجلس الوزراء مؤكداً على جميع الوزارات الخدمية البقاء على أتم الاستعداد والجاهزية لتقديم الخدمات للمواطنين خلال عطلة عيد الفطر السعيد وخاصة في قطاعات الأفران والمشافي والإطفاء والنظافة.

وخلال الجلسة الأسبوعية التي عقدت بالأمس برئاسة المهندس حسين عرنوس؛ وافق المجلس على خطة عمل صندوق دعم الإنتاج الزراعي لعام ٢٠٢٢ وموازنته التقديرية البالغة ٥٠ مليار ليرة سورية لدعم المؤسسة العامة لإكثار البذار ومستلزمات الإنتاج الزراعي والمحاصيل والمنتجات الزراعية، وشدد على استنهاض عمل المؤسسة العامة للدواجن لدورها الأساسي في الأمن الغذائي وتأمين حاجة السوق المحلية من مادتي البيض والفروج بكميات كافية وأسعار مناسبة.

كما وافق المجلس على القرار المتعلق بالدعم المقدم من صندوق دعم الطاقات المتجددة ورفع كفاءة الطاقة للقطاعات المستهدفة بهدف الإقلاع بمشروعات الطاقات المتجددة للأغراض المنزلية والزراعية والصناعية والتجارية والخدمية وبما يحقق الاستثمار الأمثل لهذه الطاقات.

وخلال الجلسة أكد المهندس عرنوس أهمية التعاون المستمر بين الوزارات والنقابات والاتحادات ومشاركتها في إعداد الخطط والقرارات المتعلقة بعمل القطاعات التي تمثلها بما يضمن خروج القرارات بالشكل الأمثل وتحقيق الفائدة المشتركة، مشدداً على أهمية وضع إطار عام لتنظيم عمل النقابات المهنية لتطوير آليات عملها وممارسة الدور المنوط بها في تحسين أوضاع المنتسبين إليها.

واستعرض وزير الصحة خطة الوزارة للتطعيم ضد فيروس كورونا والنسبة المخطط الوصول إليها بالتنسيق والاتفاق مع المنظمات الدولية والإجراءات التي تم اتخاذها للحد من تفشي الفيروس وتأمين الرعاية والعناية الصحية للمصابين، حيث تم التأكيد ضرورة المبادرة لتلقي اللقاح باعتباره آمناً ويقدم مجاناً وهو السبيل الأفضل لكسر حلقات العدوى وتأمين السلامة العامة.

وناقش المجلس مشروع صك تشريعي جديد بإحداث المركز الوطني لتطوير المناهج التربوية ليحل محل المرسوم التشريعي رقم /٣/ لعام ٢٠١٣ بهدف تطوير العملية التعليمية وإعداد جيل معرفي يساهم بتنمية المجتمع وتعزيز دور المنصات العلمية التربوية في زيادة الناتج المعرفي وتطوير مهارات المعلمين والمتعلمين بأشكال حديثة وطرق إبداعية وتأهيل الكوادر التعليمية وإعداد الحقائب والبرامج التدريبية.

«الوطن» تواصلت مع وزير التربية دارم طباع حول أهمية مشروع الصك التشريعي الخاص بإحداث المركز الوطني لتطوير المناهج التربوية الذي أكد أن هذا المركز موجود وقد تم العمل حالياً على تطويره لأنه لم يعد يحقق الغرض المطلوب منع لذلك تم تعديله بما يتناسب مع عمل المركز خاصة وانه أصبح لديه مهام إضافية أكثر من المهام الموكلة إليه بتاريخ إحداثه.

الوزير طباع أضاف قائلاً: إن العملية التعليمية تطورت حيث أصبح هناك منصات تربوية ومجلة إلكترونية أي توضحت المهام بشكل اكبر وكان من الضروري تعديل المهام الخاصة بهذا المركز.

وعن أهمية هذا التحديث، أضاف طباع إنه يقدم بيانات أوسع لتطوير وتحقيق الغاية من عمله في متابعة تحسين المناهج على المستوى العالمي إضافة إلى تقديم خدمات جديدة منها التعليم عن بعد إضافة إلى الدورات التدريبية، إضافة إلى الإخراج الطباعي المتقن والأمم – حسب الوزير – تدعم العمل التربوي والكوادر التعليمية.

وخلال الجلسة وافق مجلس الوزراء على مشروعي البلاغين المتضمنين تعديل دليل مخططات الأراضي وتحديد مقدرتها الاستثمارات للحصول على موافقة إقامة الاستثمارات على الأراضي الواقعة خارج المخططات التنظيمية، والضوابط والتعليمات الناظمة لترخيص المنشآت الزراعية والصناعية المعتمدة على الإنتاج الزراعي والمنشآت الخدمية وتسوية أوضاع القائم منها قبل صدوره، كما وافق المجلس على عدد من المشروعات التنموية والخدمية ذات الأولوية بالمحافظات.

نشرة أسعار جديدة للحليب ومشتقاته

جمعية حماية المستهلك لـ«الوطن»: غير دقيقة ووضعت لإرضاء المنتج وليس المستهلك

السواس لـ«الوطن»: أسعار النشرة شبه مرضية وهي بحدود التكلفة

رامز محفوظ

قال عضو مجلس إدارة الجمعية الحرفية للألبان والأجبان أحمد السواس في تصريح لـ«الوطن» إن لجنة تحديد الأسعار في محافظة دمشق أصدرت نشرة أسعار جديدة للألبان والأجبان بالتنسيق مع الجمعية الحرفية للألبان والأجبان والمكتب التنفيذي بمحافظة دمشق ودائرة الأسعار بمديرية حماية المستهلك في دمشق، لافتاً إلى أن النشرة الجديدة هي بحدود التكلفة التي يدفعها المنتج وتعتبر شبه مرضية له، وأن الأسعار تم تحديدها في النشرة بناء على سعر الحليب الخام.

وبخصوص الطلب على الألبان والأجبان أكد السواس أن الطلب عليها خلال الأسبوع الحالي انخفض بحدود ٣٠ بالمئة قياساً للأسابيع الماضية من شهر رمضان نتيجة توجه المواطنين لشراء مستلزمات العيد، متوقعاً أن تنخفض أسعار الألبان والأجبان بعد العيد وتكون هناك أسعار جديدة بالتوازي مع تحسن إنتاج موسم حليب الغنم، موضحاً أن كل ٣,٥ كيلو غرامات حليب ينتج عنها كيلو لبنة وكل ٦ كيلو غرامات حليب ينتج عنها كيلو جبنة.

ولفت إلى وجود مشكلة أساسية يعاني منها منتجو الألبان والأجبان حالياً وهي عدم توفر حوامل الطاقة بالشكل الكافي نتيجة وجود تقصير بتأمينها للمنتجين من وزارة النفط لذا يضطر المنتجون لشراء الغاز والمازوت من السوق السوداء بسعر مرتفع.

وأشار إلى أن المخصصات المحددة للمنتجين من الغاز والمازوت المدعوم تغطي فقط ٢٥ بالمئة من حاجتهم والكمية المتبقية يتم شراؤها من السوق السوداء، لافتاً إلى أن هناك حرفيين في ريف دمشق لم يحصلوا منذ حوالي ٣ أشهر على ليتر واحد من المازوت المدعوم.

بدوره أوضح نائب رئيس جمعية حماية المستهلك في دمشق وريفها ماهر الأزعط لـ«الوطن» أن نشرة الأسعار الجديدة الصادرة تعتبر غير دقيقة وتم وضعها بهدف إرضاء المنتج ولم يتم إشراك جمعية حماية المستهلك على الرغم من أنها معنية بموضوع تحديد الأسعار، مبيناً أن أسعار الألبان والأجبان في بعض المناطق في دمشق مثل منطقة باب سريجة على سبيل المثال أقل من الأسعار الصادرة في النشرة وكيلو الحليب هناك يباع حالياً بألفي ليرة.

وأكد أن الذين وضعوا النشرة شجعوا على الفساد بشكل أكبر من خلال فتح الباب للمنتج لتحقيق أرباح زائدة، مشيراً إلى أن الأسعار في النشرة ليست في مصلحة المواطن الذي يعاني من غلاء الأسعار، لافتاً إلى أن الشريحة الأكبر من المواطنين هم من الموظفين ومن ذوي الدخل المحدود والأسعار المحددة لا تتناسب مع دخل الموظف حالياً.

ولفت إلى أن الألبان والأجبان الموجودة في أسواق محافظة دمشق حالياً غير مطابقة للمواصفات النظامية وجميعها منتجة من حليب البودرة وليست من الحليب الخام باعتبار أن حليب البودرة أرخص من الحليب الخام، كما يقوم المنتجون بوضع مادة النشاء عند تصنيع اللبن وهذا أمر مخالف.

الانخفاض بنسبة تقارب ٢٥ بالمئة

مدير عام الأعلاف لـ«الوطن»: انخفضت الأسعار لكن لماذا لم تنخفض أسعار الفروج والبيض والحليب؟

هناء غانم

أكد مدير عام المؤسسة العامة الأعلاف عبد الكريم شباط أنه تم تأمين كميات كبيرة من المواد العلفية وطرحها بالأسواق بالتعاون مع الجهات الوصائية، حيث بلغت الكمية نحو ١١٣ ألف طن أي بحدود ١٠٣ مليارات ليرة تم طرحها بالسوق المحلية بأسعار مناسبة الأمر الذي ساهم في انخفاض أسعار المواد العلفية بعد أن ارتفعت أسعارها مؤخراً في الأسواق ٤٠ بالمئة نتيجة الأحداث الأخيرة والحرب الروسية الأوكرانية.

شباط أضاف في حديثه لـ«الوطن» إن الانخفاض الذي طرأ على الأسعار يعتبر مقبولاً وخاصة أنه وصل إلى حدود ٢٥ بالمئة علماً أنه لا يمكن أن نتجاهل أن ارتفاع أسعار العلف عالمي ولاسيما الذرة والكسبة التي يتم استيرادها للأسواق السورية باعتبارها من أساسيات المواد العلفية في معامل الدواجن. موضحاً أن زيادة الأسعار على المواد العلفية في سورية أكثر من غيرها من الدول سببه أيضاً العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد وارتفاع تكاليف الشحن والنقل والصعوبات على المستورد وغيرها.

وبالإشارة ذكر المدير العام أن المؤسسة قامت بشراء ٦٢ ألف طن نخالة بلغ متوسط قيمتها ٤٣ مليار ليرة سورية وشراء نحو ٩,١٠٠ طن آلاف كسبة صويا قيمتها بنحو ١٩,٥ مليار ليرة وكذلك قامت بشراء نحو ١٦ ألف طن ذرة قيمتها بلغت نحو ٢٠ مليار ليرة أي بمجموع ما يقارب ٨٣ مليار ليرة.

وذكر شباط أن المؤسسة قامت حالياً بالتعاقد على شراء ٥٠ ألف طن من الذرة بقيمة ٨٤,٥٠٠ مليار ليرة وبالمجمل تكون المبيعات قد بلغت ١٦٧ مليار ليرة لتاريخ نهاية ٢٠٢٢/٤/٢٠ أي تم تأمين ١٣٨ ألف طن، باعت المؤسسة منها ١١٣ ألف طن قيمتها ١٠٣ مليارات ليرة.. وأضاف إن هناك دورات علفية جديدة لكل أنواع الثروة الحيوانية وللدواجن والأبقار والأغنام والجواميس وغيرها وقريباً دورة علفية للأسماك خلال الأسبوع القادم.

وذكر شباط أن المؤسسة قامت أيضاً بزيادة المقننات العلفية للأغنام من ٤ كغ للرأس إلى ١٠ كغ يومياً مع الدواجن والأبقار وغيرها الأمر الذي ساهم أيضاً في انخفاض أسعار المواد العلفية بالأسواق المحلية بشكل ملموس حيث انخفض سعر مادة الذرة إلى ١٩٥٠ ليرة بعد أن وصل إلى ٢٤٥٠ كذلك مادة الصويا التي وصل سعرها إلى ٣٣٠٠ قد انخفض إلى نحو ٢٩٠٠، ومادة النخالة من ١٤٠٠ ليرة إلى نحو ٩٠٠ ليرة.

وأكد أن أسعار منتجات الدواجن في الأسواق تخضع للعرض والطلب لافتاً إلى أنه عندما ارتفعت أسعار الأعلاف ارتفعت أسعار منتجات الدواجن لكن الغريب أنه عندما انخفضت الأسعار وتم تأمين الأعلاف لم نلاحظ أي انخفاض بالأسعار على هذه المنتجات هذا ينطبق على معظم المواد التي سعرها يخضع للعرض والطلب أكثر من السعر الحقيقي.

وأشار شباط إلى أن المؤسسة تقوم أيضاً بجلسات تفاوض لشراء مواد علفية من الذرة والكسبة والشعير وبصدد الإعلان خلال الأسبوع القادم عن شراء ٥٠ ألف طن أخرى من مادة الذرة.

وبين أن تأمين ١٤٠ ألف طن حتى الآن من المواد العلفية ومن ثم ١١٣ طناً بشكل يومي على مدار العام هو أمر مهم وإنجاز كبير في هذه الظروف، مبيناً أن المؤسسة طالبت من الحكومة إنشاء مجفف بكلفة تصل نحو ٩,٨٠٠ مليار وبطاقة إنتاجية ٥٠٠ طن في الساعة في دير حافر بحلب. مشيراً إلى أن معمل تل بلاط يعمل حالياً بطاقة إنتاجية ممتازة وكذلك معمل الوعر بحمص ومعمل الأعلاف بدمشق وحماة التي يسير العمل فيها بوتيرة جيدة.

وبين أن المؤسسة أعلنت أيضاً افتتاح دورة علفية جديدة لمربي الدواجن بكل فروعها وفق مقنن ٥٠٠غ من الذرة الصفراء و٣٠٠غ كسبة صويا و٢٠٠غ نخالة للطير الواحد، وذلك في المنشآت التي تحتوي على ٥٠٠٠ طير أو أقل و٤٠٠غ من الذرة الصفراء و٣٠٠غ كسبة صويا و٢٠٠غ نخالة للطير الواحد في المنشآت التي تحتوي على أكثر من ٥٠٠٠ طير. كما مددت المؤسسة الدورة العلفية الحالية الممنوحة لمربي الأغنام والماعز في كل الفروع وعدلت المقنن العلفي فيها.

كل شيء متوفر.. ما عدا ثمنه!

تاجر: الطلب ضعيف على الألبسة ومستلزمات العيد

المعقالي: لا دوريات التموين ولا الوزير قادرون على ضبط فوضى الأسعار

الوطن

رأى عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم أن التعميم الذي أصدره وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك والذي يسمح للفعاليات التجارية بإجراء تنزيلات على منتجاتها من ألبسة وأحذية وحلويات بمناسبة اقتراب حلول عيد الفطر يعتبر أمراً جيداً بشرط ألا يتضمن تعقيدات وتأمل من جميع التجار أن تكون التنزيلات التي سيتم الإعلان عنها على مستلزمات العيد حقيقية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين أكريم أن الطلب على مستلزمات العيد من ألبسة وأحذية وحلويات ضعيف مع اقتراب عيد الفطر بسبب وجود مفارقة وفجوة كبيرة بين دخل المواطن والإنفاق المطلوب، مؤكداً أنه لن يصبح هناك توازن اقتصادي صحيح إلا عندما يصبح مستوى الدخل قريباً من حجم الإنفاق. وما يجري اليوم غير طبيعي بسبب الهوة الشاسعة بينهما.

وأشار إلى أن الطلب على مستلزمات العيد العام الحالي أقل من الطلب خلال العام الماضي وهذا أمر طبيعي في ظل المفارقة الواضحة التي تحدثنا عنها، موضحاً أن الطلب انخفض هذا العام عن العام الماضي بنسبة تعادل التضخم الذي حصل للأسعار أي بنسبة لا تقل عن ٣٠ بالمئة.

وتمنى أكريم من جميع الجهات المعنية أن تكون واقعية بموضوع إيجاد حل للدخل المتدني والعمل على إعطاء رواتب جيدة وخاصة موظفي القطاع الخاص بحيث يصبح هناك توافق حقيقي بين الدخل والمصروف.

ولفت إلى وجوب اللجوء إلى خلق مشاريع جديدة من أجل تحسين الدخل، واصفاً إياها بالحل الوحيد، ومشيراً إلى أن موضوع زيادة الأجور يجب ألا يكون على عاتق الدولة ومن خزينتها فقط.

وبالنسبة لموضوع استيراد الألبسة بين أكريم أن استيراد الألبسة من الخارج متوقف باعتبار أننا لسنا بحاجة لاستيرادها ولدينا صناعات وطنية تكفي حاجة السوق، لكن تكاليف هذه الصناعة ارتفعت مع ارتفاع أسعار الكهرباء والمازوت ومستلزمات الإنتاج الأخرى.

وأوضح في ختام حديثه أن الانفراج بالنسبة لموضوع الأسعار وارتفاعها يأتي من الحكومة التي يجب أن تسعى إلى خلق مشاريع إنتاجية وتشجيعها من أجل تحسين دخل المواطن وفي حال لم تستطع الحكومة القيام بذلك فإن مشكلة ارتفاع الأسعار ستبقى قائمة ولن تحل.

بدوره بين رئيس جمعية حماية المستهلك عبد العزيز المعقالي أن بعض التجار قاموا بإجراء تخفيضات على أسعار مستلزمات العيد من شوكولا وسكاكر وغيرها خلال الفترة الحالية وهذا ما رصدناه خلال جولة قمنا بها على الأسواق.

وطالب المعقالي وزارة التموين بضرورة التركيز وتكثيف الدوريات على معامل إنتاج مستلزمات العيد من ألبسة وأحذية وغيرها ومراقبة موضوع الجودة في التصنيع والنوعية إضافة للتركيز على التكاليف ودراستها بدقة وألا يتم التركيز فقط على الفعاليات التجارية، مشيراً إلى أن حجة رفع الأسعار من بعض المعامل دائماً هي ارتفاع التكاليف التي يدفعونها وهذه الأسطوانة أكل عليها الدهر وشرب وتعود عليها المواطن.

وأكد أنه ليس بإمكان دوريات التموين وحتى وزير التموين شخصياً ضبط موضوع الفوضى الحاصلة حالياً بأسعار المواد، مبيناً أن أسعار مستلزمات العيد حالياً تعتبر غير منطقية قياساً بالقوة الشرائية للمواطن.